

تونس



المركز الاقتصادي

طاقة متجددة للاقتصاد

ربيع 2024



البنك الدولي

مجموعة البنك الدولي | IDA • IBRD

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



موجز تنفيذي

تعثر الانتعاش الاقتصادي المتواضع في تونس بشكل مفاجئ في عام 2023 وسط جفاف شديد، ظروف تمويل ضيقة ووتيرة منخفضة من الإصلاحات

كاد الانتعاش الاقتصادي المتواضع في تونس أن يتوقف في عام 2023، وسط جفاف شديد، وظروف تمويل ضيقة، ووتيرة منخفضة لتنفيذ الإصلاحات. أدى هذا التباطؤ إلى جعل الاقتصاد التونسي في عام 2023 أقل من مستواه قبل جائحة كوفيد، مسجلا واحدا من أبطأ حالات الانتعاش في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وانخفض نمو القطاع الفلاحي، وهو السبب الرئيسي لهذا التباطؤ الاقتصادي في عام 2023، بنسبة 11 في المائة، مما أجبر الحكومة على فرض قيود على الري، وهو ما يؤكد على الحاجة الملحة لتونس للتكيف مع تغير المناخ. كما أن ضعف الطلب المحلي وضبط الأوضاع المالية العامة قد أديا إلى زيادة الخسائر المتصلة بالجفاف، حيث أضر الانخفاض في قطاعي البناء والتجارة ببعض المكاسب التي تحققت من أسواق التصدير، لا سيما السياحة. وقد ترجم تباطؤ النمو - وخاصة في القطاعات كثيفة العمال - إلى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض نسبة المشاركة في سوق الشغل.

يضاعف تباطؤ النمو من التحديات التي تواجهها تونس في تغطية احتياجاتها الكبيرة من التمويل الخارجي على الرغم من تحسن التوازنات الخارجية

تحسن العجز التجاري في تونس في عام 2023، وذلك بفضل التغيرات المناسبة للأسعار الدولية، حيث انخفض إلى 10.8 في المائة من إجمالي الناتج المحلي من 17.5 في المائة في عام 2022. وفي الوقت نفسه، اتسع العجز في الطاقى على الرغم من التطور الملائم للأسعار، وظل يمثل الجزء الأكبر من العجز التجاري. أدى تحسن العجز التجاري،

إلى جانب انتعاش الصادرات السياحية، إلى خفض عجز الحساب الجاري في عام 2023. في حين أن انخفاض الدولار يخفف الضغط على احتياجات التمويل الخارجي الكبيرة، خاصة بسبب خدمة الديون الثقيلة. لا تزال تونس تعتمد على الإقراض السيادي لتمويل احتياجاتها الخارجية، حيث لا يمكنها النفاذ إلى الأسواق المالية الدولية، ولا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر والإستثمارات في السوق المالية محدودة. جزء هام من الإستثمارات المحدودة في السوق المالية يرجع إلى درجة عالية من الضوابط على تدفقات رأس المال من الخارج، والتي تخطط الحكومة حاليا لمراجعتها.

إن اعتماد تونس المتزايد على المصادر المحلية لسد فجوة التمويل الخارجي قد يضع ضغوطا على الدينار والأسعار والنظام المصرفي المحلي

مع تراجع التمويل الخارجي، تحولت الحكومة بشكل متزايد إلى التمويل النقدي لتغطية الاحتياجات الخارجية، لا سيما من خلال استخدام احتياطات البنك المركزي من العملة الأجنبية. وفي حين أثبت كل من الدينار والاحتياطات الأجنبية صمودا حتى الآن، فإن استمرار استخدام التمويل النقدي للاحتياجات الخارجية يمكن أن يكون له آثار سلبية على استقرار العملة والأسعار.

وقد عزز آخر سداد سندات اليورو الارتفاع الأخير في أسعار السندات التونسية، مما يعكس الانخفاض الملحوظ في مخاطر التخلف عن سداد الديون الخارجية العامة إلى الأسواق الخاصة على المدى القصير. وقد أدى نضوب مصادر التمويل الخارجية إلى جانب ارتفاع الدين العام إلى تنامي دور النظام المصرفي المحلي (إلى جانب السياسة النقدية) في تمويل الديون. وفي الوقت نفسه، لا يزال الاستخدام المستدام للتمويل المحلي لتمويل الدين العام يزاخم الإستثمارات المقدمة إلى الاقتصاد.

لا يزال النقص في المنتجات الأساسية قائماً في ظل تقلص الواردات وانخفاض الإنتاج الفلاحي

ومع استمرار ضيق شروط التمويل الخارجي، لا تزال الواردات مضغوطة، لا سيما بالنسبة للمنتجات المستوردة من قبل الشركات العمومية التي تزداد مديونيتها. هذا الضغط على الواردات جنباً إلى جنب مع انخفاض الإنتاج الزراعي المحلي ترجم إلى نقص طويل الأمد في بعض المنتجات الأساسية؛ مثل الدقيق ومنتجات الألبان والسكر والأرز والبن.

تراجع التضخم عن المستويات القياسية في أوائل عام 2023، لكنه لا يزال مرتفعاً، لا سيما بالنسبة للأغذية

بدأ التضخم في الانخفاض منذ أعلى مستوياته في فبراير 2023 على خلفية انخفاض الأسعار العالمية وضعف الطلب المحلي. التضخم الآن أقل من سعر الفائدة الاسمي لأول مرة منذ يوليو 2021. ومع ذلك، لا يزال التضخم مرتفعاً، ولا سيما بالنسبة للأغذية، حيث أدى الجفاف وانخفاض الواردات إلى شح المعروضات في أسواق الأغذية المحلية. وركزت التدابير الحكومية الأخيرة لاحتواء أسعار المواد الغذائية على سلوك الإحتكار وتعزيز مراقبة الأسعار، لكن التضخم الغذائي لا يزال مرتفعاً. يظهر تحليل جديد للبنك الدولي أن معظم حلقة التضخم الأخيرة مدفوعة بارتفاع الأرباح وأسعار الواردات، مشيراً إلى الدور المهم لسياسات المنافسة والتجارة في مكافحة التضخم.

ولا تزال الميزانية تتعرض لضغوط لأن النمو المنخفض يؤثر على المدخيل الجبائية

كان عجز الميزانية مستقرًا في عام 2023 (6.7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي) بعد زيادة متواضعة في المدخيل الجبائية المتوقعة، بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي، والزيادة المعتدلة في النفقات العامة. وكان هذا الأخير نتاج زيادة التحويلات ودفع الفوائد، التي أدارها نمو الأجور المحتواة نسبياً وتوقف نفقات الإستثمار. ولا يزال عكس اتجاه الانخفاض في نفقات الإستثمار العمومية عن طريق إعادة توجيه النفقات الأقل إنتاجية عاملاً أساسياً لإنعاش النمو الاقتصادي.

نتوقع انتعاشاً معتدلاً للنمو في عامي 2024-25 بافتراض تخفيف ظروف الجفاف، لكن التوقعات الاقتصادية لا تزال غير مؤكدة

وبعد التباطؤ الكبير في عام 2023، نتوقع انتعاشاً معتدلاً للاقتصاد بمعدل نمو قدره 2.4 في المائة في عام 2024، ونمو بنسبة 2.3 في المائة في الفترة 2025-26. وتخضع توقعات النمو هذه لمخاطر كبيرة تصل

بظروف التمويل الخارجي، وتطور الجفاف، ووتيرة الإصلاحات المالية والإصلاحات الداعمة للمنافسة. ستظل المالية العامة والحساب الخارجي في تونس غير مستقرين في غياب التمويل الخارجي الكافي. وسيطلب تمويل العجز زيادة كبيرة في التمويل الخارجي في مواجهة جدول سداد الديون الثقيل. وإذا ظلت وتيرة الإصلاحات ومستوى التمويل كافيين، فإننا نتوقع الحفاظ على النمو على المدى المتوسط إلى جانب بعض الاستقرار في الاختلالات الكلية والمالية.

من شأن تسريع عملية انتقال قطاع الطاقة إلى الطاقة المتجددة أن يساعد في معالجة التحديات المالية في تونس وتعزيز الاقتصاد

ومع تعمق التحديات المالية في تونس، يصبح هدف الحكومة المتمثل في توليد 35 في المائة من الطاقة من مصادر متجددة بحلول عام 2030 أكثر أهمية. أصبحت البلاد أكثر اعتماداً على واردات الطاقة الأحفورية، مما يقوض استدامة الحساب الجاري. وفي نهاية المطاف، قد يحد عجز الحساب الجاري وظروف التمويل في تونس من قدرتها على استيراد الطاقة التي تحتاجها لتلبية الطلب المتزايد عليها، وبالتالي خنق النشاط الاقتصادي. هذا الاعتماد على الوقود الأحفوري يؤثر بشكل كبير أيضاً على التوازن المالي نظراً لارتفاع تكاليف توليد الطاقة الأحفورية. ومن خلال زيادة الطلب على الطاقة، يؤدي الاحتباس الحراري العالمي إلى تفاقم تحديات الاعتماد على الطاقة وتقويض أمن إمدادات الطاقة.

وبالفعل، لم يعد بإمكان قطاع الطاقة في تونس الاعتماد على أنواع الوقود الأحفوري، حيث تمتلك البلاد إمكانيات وافرة من الطاقة المتجددة غير المستغلة. ويمكن للطاقات المتجددة أن تقلل إلى حد كبير من تكلفة إنتاج الكهرباء، لا سيما في سياق أسعار الطاقة الدولية المرتفعة والمتقلبة. ويكتسب استغلال إمكانيات تونس في مجال الطاقة المتجددة أهمية أكبر في ضوء التطورات الجارية لمشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا. ويُظهر تقرير البنك الدولي الأخير حول المناخ والتنمية في تونس أن توليد الطاقة المتجددة مرشح للعب دور أساسي في توليد الكهرباء في تونس، حيث أنها تعتبر أرخص مصدر للطاقة. وستنتشر فوائد التوسع في إنتاج الطاقة المتجددة في جميع أنحاء الاقتصاد، مع تحقيق مكاسب كبيرة في النمو الاقتصادي في وقت مبكر بحلول عام 2030. ويقدر تقرير المناخ والتنمية في تونس الحاجة إلى استثمارات كبيرة لتحقيق هذا التحول الطاقوي الأخضر تقدر بحوالي 27 إلى 35 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2050. ويمكن تغطية معظم هذه الاستثمارات من قبل القطاع الخاص، نظراً للميزة الكبيرة من حيث التكلفة مقارنة بالوقود الأحفوري في تونس. ومع ذلك، سيتعين وضع إطار تنظيمي مناسب لتشجيع هذه الاستثمارات. تعزيز هذا الإطار التنظيمي من شأنه أيضاً أن يسرع برنامج تونس الطموح لتطوير الطاقة المتجددة في تونس، مما يقرب البلاد من تحقيق هدفها في هذا المجال لعام 2030.



مجموعة البنك الدولي

1818 H Street, NW
Washington, DC 20433